جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845
المجلة الليبية العالمية

University of Benghazi
Faculty of Education Al Marj

Global Libyan Journal

العدد الثالث والسبعون /ابريل 2026م

صور صرف ما لا ينصرف ومنع المصروف في العربية

[دراسة تحليلية على نماذج مختارة من المعلقات السبع]

أماني أحمد محمود
قسم اللغة العربية، كلية التربية – المرج، جامعة بنغازي
amani.amhimmid@uob.edu.ly

Forms of spending what is not spent and preventing spending in Arabic (An analytical study on selected examples of the Seven Mu'allaqat)

Amani Ahmed Mahmood Emhimmid
Department of Arabic Language , Faculty of Education, Al-Marj , University of Benghazi

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة صور صرف الممنوع من الصرف، ومنع صرف المصروف في العربية في ومجموعة قصائد من أشهر مختارات الشعر العربي، وهي المعلقات السبع. واقتضت هذه الدراسة أن تكون ضمن المنهج التحليلي؛ وذلك من خلال دراسة تلك الظاهرة على نماذج مختارة من المعلقات السبع، وموقف العلماء منها، وذكر رأيي فيها.

الكلمات المفتاحية: صرف، ما لا ينصرف، منع المصروف، المعلقات السبع.

Abstract:

This study aims to investigate the patterns of declension of diptotes (non-declinable nouns) and the prevention of declension of normally declinable nouns in Arabic through a selected corpus from one of the most renowned anthologies of Arabic poetry, namely the Seven Mu'allaqāt
.

The study adopts the analytical approach by examining this phenomenon in selected examples from the Seven Mu'allaqāt, presenting the opinions of scholars concerning it, and offering my own viewpoint.

Keywords: Declension; Diptotes; Prevention of Declension of Declinable Nouns; The Seven Mu'allaqāt.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وأما بعد:

فاللغة العربية لغة ثريّة بعلومها، ومن أهم هذه العلوم علم النحو، الذي يدرس نظامها ويضبط قواعدها؛ ومن هنا جاء اهتمامي بدراسة ظاهرة (صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَمَنْعِ المصْرُوفِ فِي العربيَّة)، لما تشهده من تنوع في تطبيق القاعدة النحويَّة، وقد وقع اختياري على الشعر ميدانًا لهذه الدراسة؛ لشيوع هذه الظاهرة فيه، إذ يتميز الشعراء بلغة خاصة، فهم مقيدون بالوزن والقافية في صناعة الشعر، مما يضطرهم أحياناً إلى الخروج عن بعض القواعد النحويَّة ، وهذا لا يَعيبُ شعرَهُم ، بل يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره.

ومن خلال دراستي لآراء مدرستي البصرة والكوفة في هذه الظاهرة، تبيَّن لي وجود خلاف بينهما ، وهذا النزاع يضفي على البحث بعدًا علميًا من خلال عرض آراء كل منهما، وبيان الدوافع التي ينطلق منها كل فريق، مع بيان رأيي في المسألة.

أهداف البحث:

1- وصف ظاهرة صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَمَنْعِ المصْرُوفِ في المعلقات السبع.

2- بيان اختلاف آراء العلماء في هذه الظاهرة، وإبداء الباحثة فيها.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة متخصصة تناولت هذه الظاهرة ، وإنما وردت ضمن دراسات عامة تتناول ما يعرف بالضرائر، ومن ذلك : **ضرائر الشعر** لابن عصفور، والضرائر للألوسي.

أما فيما يتعلق بدراسة المعلقات السبع فقد تناولها عدد من الباحثين، ومن أبرزها:

1- **فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات السبع الطوال**، لمحمد علي طه الدرة.

2- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري.

3- **شرح القصائد العشر**، للخطيب التبريزي.

4- **شرح المعلقات السبع**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني.

منهج الدراسة:

اقتضت هذه الدراسة أن تكون ضمن المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ إنّه يصف الظاهرة كما هي (النعيمي وآخرون،٢٠٠٥، ٢٢٧)، ومن ثم تحليلها من خلل نماذج مختارة من المعلقات السبع في ضوء آراء النحويين، مع مناقشة تلك الآراء، وحصر الأسماء التي صرفت أو منعت من الصرف على خلاف القاعدة للضرورة الشعرية ، وعرضها في جداول توضيحية.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة و تمهيد ومبحثين :

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع و سبب اختياره، أهدافه، الدراسات السابقة، منهجه، خطته.

التمهيد: ويشمل الصرف لغة واصطلاحاً، تعريف الضرورة الشعرية، موانع الصرف.

المبحث الأول: ضرورة صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَمَنْعِ المصْرُوفِ وموقف العلماء منها:

المطلب الأول: الدراسة النظريَّة.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقيَّة.

المبحث الثاني : ضرورة مَنْعِ المصْرُوفِ وموقف العلماء منها:

المطلب الأول: الدراسة النظريَّة.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقيَّة.

تمهيد:

الصرف لغة واصطلاحاً:

الصَّرف لغة: " ردُّ الشيء عن وجهه، صَرَفَه يصْرِفَه صَرْفا فانصرفْ... وصرّفنا الآيات بيّنّاها... وتصاريف الأمور: تخاليفها، ومنه تصاريف الرياح والسحاب. الليث: تصريف الرياح صَرْفَها من جهة إلى أخرى...ويقال: صَرَفْتُ الدرهم بالدنانير، وبين الدرهمين صرفٌ أي فَضْلٌ لجودة فضة أحدهما...وقال الأعرابي: الصرف الميل ..... وقيل: الصرف الزيادة" (ابن منظور، ٩/ ١٨٩- ١٩١)

الصرف اصطلاحاً: هو أن تصرف الكلمة الواحدة في صيغ متعددة وصور شتى (ابن جني،١٩٥٤، ٣/١).

المُنصرف والممنوع من الصَّرف:

المنُصرف: هو الاسم الذي يقبل التنوين، وتظهر عليه حركات الإعراب الثلاث في حالتي الظهور والتقدير: فتكون ظاهرة نحو: جاء سعيدٌ، ورأيت سعدًا ، ومررت بسعدٍ ، أو مقدرة نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وذلك هو الأصل في الأسماء المعربة.

وأما الممنوع من الصرف: فهو الاسم الذي لا يقبل التنوين، ولا يجر بالكسرة، بل يجر بالفتحة نيابة عنها على خلاف الأصل، نحو: جاء عُمَرُ، ورأيت عُمَرَ، ومررت بِعُمَرَ (السراج، ١٩٨٣، ٧٧).

يشير ابن جني إلى أن الأصل في بنية الاسم الصرف، غير أنّ بعض الأسماء لما شابه الفعل في جهتين، عدل عن هذا الأصل، فمُنع من خصيصتين اسميّتين لا تدخلان الفعل، وهما التنوين والجر. (ابن جني، ١٩٨٨، ١٠٤).

تعريف الضرورة الشعرية :

وهي ما يُطلَق عليها مخالفة القاعدة النحوية والصرفية لإقامة الوزن والقافية (عبادة، ٢٠١١، ١٨٦)، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الضرورة هي ما يرد في الشعر مما لا يجري في النثر ،سواء أكانت للشاعر سعة في التعبير أم لم تكن. (الآلوسي، ١٩٢٢، ٦).

موانع الصرف:

وهي تسعة موانع:

الأول: وزن الفعل:

وهو أن يجيء الاسم على وزن من أوزان الأفعال أو يختص به، كأوزان: أفعل، ونفعل، ويفعل، وتفعل، وفُعِل، وفَعَّل، وانفعل، أو ما كان فيه مشابهة واضحة للفعل.

ومن ذلك اسم أحمد، فإنه لا يُصرَف معرفةً لاجتماع التعريف وشبهه بالفعل، ويُصرَف نكرةً لزوال أحد سببي المنع؛ لأن السبب الواحد لا يكفي لمنع الصرف نحو: رأيت أحمدَ وأحمدًا آخر.

وكذلك الأسماء التي تأتي على وزن الفعل الماضي نحو: ضرب، وقتل، إذ إن هذا الوزن مشترك بين الاسم والفعل، فلا يُعدُّ خاصًّا بالفعل حتى يُمنع الصرف بسببه.

الثاني: التعريف:

إذا اقترن الاسم بالتعريف ووجد معه سببٌ آخر من أسباب منع الصرف، مُنع الاسم من التنوين والجر بالكسرة، نحو ما سيأتي في بقية الأسباب، إذ لا يكفي التعريف وحده في المنع، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليه.

الثالث: التأنيث:

تنقسم الأسماء المؤنثة إلى مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة:

المؤنث بعلامة: وهو ما لحقت به تاء التأنيث أو ألفه، والعلامة فيه على ضربين:

تاء التأنيث: مثل طلحة، حمزة، فإنه يُمنع من الصرف معرفةً ويُصرَف نكرةً، نحو: رأيت طلحةَ، وطلحةً آخر.

ألف التأنيث: وتنقسم إلى:

ألف مقصورة مثل: حُبْلى، سُكْرى.

ألف ممدودة مثل: حمراء، أصدقاء.

وكل اسم وُجدت فيه إحدى ألفي التأنيث يُمنع من الصرف معرفةً ونكرةً؛ لأن تأنيثه لازم، فكأنه اجتمع فيه سببان من المنع.

المؤنث بغير علامة: وينقسم إلى ثلاثي وما زاد على الثلاثة:

فإذا كان الاسم ثلاثيًا ساكن الوسط، جاز صرفه وترك صرفه معرفةً، نحو: هنْد، فتقول: رأيت هنْدَ أو هنْدًا، ويُصرف نكرةً بلا خلاف.

فإن كان الأوسط متحركًا، امتنع صرفه معرفةً وانصرف نكرةً، نحو: قَدَم، فتقول: رأيتُ قَدَمَ وقَدَمًا أخرى.

أما إذا زاد المؤنث على ثلاثة أحرف، فإنه يُمنع من الصرف معرفةً ويُصرف نكرةً، مثل: زينب، سعاد، جَيْأل.

الرابع: الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث:

وذلك في كل وصف جاء على وزن فعلان وكان مؤنثه على فُعلى، مثل: سَكران، غَضبان، عطشان، فإنها تُمنع من الصرف معرفةً ونكرةً؛ إذ يقال في تأنيثها سكرى، غضبى، عطشى. ويرجع سبب منعه من الصرف إلى أن الألف والنون زائدتان وقد شابهتا ألفي التأنيث في نحو: حمراء، وصفراء؛ فضلا عن أنّ مؤنث هذا الوزن يخالف مذكره في البنية كمخالفة مذكر حمراء وصفراء لها.

أما إذا لم يكن له مؤنث على وزن فُعلى، نحو: حمدان، عمران، بكران، فإنه يُصرف نكرةً ويُمنع معرفةً.

الخامس: الوصف:

ويُمنع من الصرف ما جاء على صيغ الأوصاف معرفة ونكرةً لاجتماع الوصف ومشابهة صيغة الفعل، مثل: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نحو: أحمر، أصفر، أسود، فإنها تُمنع من الصرف معرفةً وكذلك الأعلام التي جاءت على هذا الوزن، نحو: أكثم، أصرم، فإنها تُمنع من الصرف للتعريف والوصفية.

السادس: العدل:

وهو تحويل اللفظ من صيغة إلى أخرى مع بقاء المعنى، نحو: عُمَر المعدول عن عامر، وزُفَر المعدول عن زافر، فيُمنع من الصرف معرفةً، ويُصرف نكرةً.

ومن صوره أيضًا الأعداد المعدولة مثل: مُثنى، ثُلاث، رُباع، المعدولة عن: اثنين، ثلاثة، أربعة، فتُمنع من الصرف للوصف والعدل.

السابع: الجمع:

الأصل أن الجمع يجري مجرى المفرد في أحكامه، فيُمنع من الصرف إذا وجد فيه ما يوجبه، ويُصرف إذا انتفى؛ فرجال إذًا ككِتاب وصبيان إذًا كسِرْحان وقُفْران إذًا كقُرْطان، وقتلى إذًا كعطشى، وكذلك جميعه.

أما جموع التكسير على أوزان مفاعل ومفاعيل، نحو: دراهم، دنانير، مخادّ، فإنها لا تُصرف معرفةً ولا نكرةً؛ لأنها جموع لا نظير لها في المفرد، فكأنها بمنزلة تركيب مستقل.

أما ما لحقت به تاء التأنيث مثل: صياقلة، فإنه يعود إلى حكم المفرد فيُصرف نكرةً.

وإن كان الاسم معتل الآخر، صرف في الرفع والجر، نحو: جوارٍ، ويُمنع في النصب لتمامه (ابن جني، ١٩٨٨، ١٠٤ – ١١٢).

الثامن: العجمة:

وهو ما نُقل من غير العربية إلى العربية، ويُستدلّ على عجمتها بجملة من القرائن، منها (الأزهري،٢٠٠٦، ٣٣٣/٢، ٣٣٤):

أولها: النقل عن أئمة اللغة.

وثانيها: خروج الاسم عن أوزان العربية المألوفة، نحو: إبراهيم.

وثالثها: خلوّه من حروف الذلاقة – وهي ستة يجمعها قولهم: (مر بنفل) – مع كونه رباعيًا أو خماسيًا.

ورابعها: اجتماع حروف لا تأتلف في كلام العرب، كاجتماع الجيم مع القاف بغير فاصل نحو: قج وجق، أو الجيم مع الصاد نحو: الصولجان، أو الكاف مع الجيم نحو: أُسْكُرَّجَة، أو وقوع الراء بعد النون في صدر الكلمة نحو: نرجس، أو الزاي بعد الدال نحو: مهندز.

الأسماء الأعجمية على ثلاثة أضرب:

الأول: ما تقبل دخول (أل) عليه، نحو: ديباج ونيروز، فهذا يجري مجرى الأسماء العربية، فيُمنع من الصرف لعلّةٍ توجبه، ويُصرف عند انتفائها، فينصرف معرفةً ونكرةً؛ فتقول: هذا نيروزٌ، ومررتُ بديباجٍ.

الثاني: ما لا تقبل (أل)، نحو: إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، فهذا يُمنع من الصرف في حال التعريف لاجتماع العلمية والعجمة، ويُصرف إذا نُكّر، وإنما اعتُبرت فيه العجمة لامتناع إدخال (أل) عليه، فلا يقال: الإبراهيم (ابن جني، ١٩٨٨، ١١١، ١١٢).

الثالث منها ما كان علما على ثلاثة أحرف فيصرف، سواء كان محرك الوسط كشَتَر أو ساكنة، كنُوح ولُوط (عبد الحميد، ٢٠٠٩، ٣/ ١٥٠).

التاسع :التركيب:

هو كلُّ اسمين جُعلا بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ من غير إضافةٍ بينهما، فيُفتح أوّلُهما لمشابهة الثاني للهاء في خفّته، ويُمنع الثاني من الصرف إذا كان معرفةً لاجتماع التعريف والتركيب فيه، ويُصرف إذا كان نكرةً. ومن أمثلة ذلك: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب. وقد يُضاف «معدي» إلى «كرب»، فيُصرف «كرب» أحيانًا ويُمنع من الصرف أحيانًا أخرى، على تأويله بالتأنيث عند من منعه. وكذلك «حضرموت» يجوز فيه الوجهان: التركيب والإضافة، فتقول: هذا حضرموتُ، وإن شئت قلت: هذا حضرُ موتٍ، على اختلاف طرائق العرب في ذلك.

فإن كان الاسم الثاني أعجميَّ اللفظ، بُني على الكسر لزومًا، فلا يتغيّر آخره، ويُمنع من الصرف إذا كان معرفةً، ويُصرف إذا كان نكرةً، نحو: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ، فإذا نُكِّر قيل: معه سيبويهٍ آخر (ابن جني، ١٩٨٨، ١٢٢).

المبحث الأول: ضرورة صرف ما لا ينصرف وموقف العلماء منها:

المطلب الأول: الدراسة النظرية:

موقف العلماء منها:

ذهب البصريون والكوفيون إلى جواز صرف ما لا ينصرف في مواضع مخصوصة، إمّا لمراعاة التناسب، وإمّا للضرورة الشعرية. غير أنّ الكوفيين استثنوا من ذلك «أفعل التفضيل»، وكذلك ما كان مختومًا بألف التأنيث. وقد قيل أيضًا: إن هذا الاستعمال قد يرد مطلقًا في بعض لغات العرب.

فهم يجيزون صرف الممنوع من الصرف مراعاةً للتناسب، نحو قوله تعالى: «سلاسلاً وأغلالاً»، أو للضرورة الشعرية: كقول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرى مِن ظَعائِنٍ ...

غير أنّ الكوفيين منعوا صرف «أفعل التفضيل»، محتجّين بأن حذف التنوين فيه إنما كان لمجيء «من» بعده، فلا يُجمع بينهما، كما لا يُجمع بينه وبين الإضافة في حال الاضطرار. وهذا هو مذهب الكسائي والفراء(السيوطي،١٩٩٢، ١/١٢٠، ١٢١، الإشبيلي، ١٩٨٠، ٢٤).

أمّا البصريون فبنوا جواز الصرف على زوال المانع، فجعلوا العلة في المنع هي اجتماع الوصفية والوزن، كما في «أحمر»، لا مجرد وجود «من». واستدلوا على ذلك بتنوين «خيرٌ منك» و«شرٌّ منك»، لانتفاء الوزن فيهما.

واستثنى بعضهم ما كان مختومًا بألف التأنيث، فمنعوا صرفه حتى في الضرورة، معلّلين ذلك بأنه لا فائدة تُرجى من تنوينه؛ إذ هو مستوٍ في حالات الرفع والنصب والجر، ولأن زيادته تؤدي إلى حذف الألف لالتقاء الساكنين، فينقص اللفظ بقدر ما زيد فيه.

وقد أُجيب عن ذلك بأن التنوين قد يفيد في بعض المواضع، كأن يلتقي بساكن فيُكسر، فيكون في ذلك حاجة صوتية معتبرة.

وذهب فريق إلى أن صرف ما لا ينصرف جائز في الاختيار، لا في الضرورة فحسب، وعدّوه لغة لبعض العرب، نقلها الأخفش، وكأنها لغة شاع استعمالها عند الشعراء، لكثرة اضطرارهم إليها، فانسابت على ألسنتهم في النثر كما في الشعر.(السيوطي، ١٩٩٢، 121/1).

قال ابن عصفور في ضرائره: "إلحاقك التنوين فيما لا ينصرف ردا للأصل من الصرف" ؛ ولهذا السبب جُوِّز صرف الممنوع منه (الإشبيلي، ١٩٨٠، ٢٢).

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية:

وبعد دراسة المعلقات السبع تبين أن عددا غير بقليل من الألفاظ قد صرف على خلاف القاعدة النحوية؛ ولذلك ستعالج هذه الظاهرة ضمن المنهج الوصفي التحليلي، من خلال اختيار بيت واحد من كل قصيدة، مرفق بنماذج توضيحية لهذه الظاهرة.

ونبدأ الآن في دراسة تلك المعلقات :

أولاً: معلقة امرؤ القيس:

وردت فيها أسماء مصروفة على خلاف القاعدة في سبعة مواضع، وذلك نحو قوله (الزوزني، 1992،17، الأنباري، 36، التبريزي، 1980، 40،الإشبيلي،1980،23، الآلوسي، 1922،134):

وَيومَ دَخَلْتُ الخِدرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ فقالتْ لكَ الويلاتُ إنّكَ مُرْجِلي

صُرِف الاسم (عنيزة) للضرورة الشعرية، إذ حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

جدول ما صرف ضرورة

الاسم	مخالف للقاعدة	القاعدة النحوية
حَوْمل	مصروف	حقه المنع للعلمية والعجمة
أعزل	مصروف	حقه المنع للصفة ووزن أفعل
أشنبٍ، أثعلِ	مصروفان	حقهما المنع للصفة ووزن أفعل
أمثلِ	مصروف	حقه المنع للصفة ووزن أفعل
يَذبلِ	مصروف	حقه المنع للعلمية ووزن الفعل المضارع

(الزوزني، الأنباري، التبريزي، القُرشي)

ثانياً: معلقة طرفة بن العبد:

وردت فيها أسماء مصروفة على خلاف القاعدة في ثلاثة مواضع، وذلك نحو قوله (الزوزني، 1992، 50):

جماليةٌ وجْناء تَرْدى كأنّها سفنّجةٌ تَبْري لأزْعرَ أرْبدِ

صُرِف الاسم (أربد) للضرورة الشعرية، إذ حقه أن يمنع من الصرف للصفة ووزن أفعل.

جدول ما صرف ضرورة

الاسم	مخالف للقاعدة	القاعدة النحوية
أغيدِ	مصروف	حقه المنع للصفة ووزن أفعل
ضَرغدِ	مصروف	حقه المنع للعلمية والعجمة

(الزوزني، الأنباري، التبريزي)

ثالثاً: معلقة زهير بن أبي سلمى:

ورد فيها اسم واحد مصروفا على خلاف القاعدة ،كما في قوله (الزوزني، 1992، 73، الأنباري، 244، التبريزي، 167):

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرى مِن ظَعَائِنٍ تحمّلنَ بالعلياء من فوقِ جُرثُمِ

ذُكِرَ هذا البيت في كتب النحو (السيوطي، 1992، 121/1، العيني، 2010، 1854/4، عبد الحميد،1995، 2/ 543، الإشبيلي، 1980،24)، والشاهد فيه أن اسم (ظَعَائِنٍ) مصروف للضرورة الشعرية، وكان حقه المنع من الصرف؛ لأنه صيغة منتهى الجموع.

رابعاً: معلقة لبيد بن ربيعة العامري:

وردت فيها أسماء مصروفة على خلاف القاعدة في ستة مواضع، وذلك نحو قوله (الزوزني،1992،50، الأنباري، 154، التبريزي، 1980، 105):

عِلِهتْ تردّدُ في نِهاءِ صُعائدٍ سبعا تُؤاما كاملًا أيّامُها

صُرِف الاسم (صعائد) للضرورة الشعرية، إذ كان حقه المنع للعلمية والعجمة.

جدول ما صرف ضرورة

الاسم	مخالف للقاعدة	القاعدة النحوية
حبائل	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع
مغالق	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع
رواسيًا	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع
شوارعًا	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع
رغائب	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع

(الزوزني، الأنباري، التبريزي)

خامسا: معلقة عمرو بن كلثوم:

وردت فيها أسماء مصروفة على خلاف القاعدة في ثلاثة مواضع، وذلك نحو قوله (الزوزني، 1992،115):

وكأسٍ قد شربتُ ببعلبكٍّ وأخرى في دمشقَ وقاصرينا.

صرف الاسم (بعلبكٍّ) للضرورة الشعرية، إذ كان حقه المنع للعلمية والتركيب.

جدول ما صرف ضرورة

الاسم	مخالفا للقاعدة	القاعدة النحوية
مخاريقٌ	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع
دوارعاً	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع

(الزوزني، الأنباري، التبريزي)

سادساً: معلقة عنترة بن شداد:

وردت أسماء مصروفة على خلاف القاعدة في خمسة مواضع، وذلك نحو قوله (التبريزي،263،1980):

إلا رواكدَ، بينهنّ خصائصٌ وبقيةٌ من نُؤيها المجرثم

صُرِف الاسم (خصائصٌ) للضرورة الشعرية، إذ كان حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع.

جدول ما صرف ضرورة

الاسم	مخالفا للقاعدة	القاعدة النحوية
أهضمِ	مصروف	حقه المنع للصفة وزن أفعل
أرثمِ	مصروف	حقه المنع للصفة ووزن أفعل
أهيمِ	مصروف	حقه المنع للصفة ووزن أفعل
عوانسا	مصروف	حقه المنع لأنه صيغة منتهى الجموع

(القرشي، التبريزي، الزوزني، الأنباري)

سابعاً: معلقة الحارث بن حلزة:

أما بالنسبة لمعلقة الحارث بن حلزة، فلم أجد فيها أسماء مصروفة على خلاف القاعدة.

المبحث الثاني: ضرورة منع المصروف وموقف العلماء منها:

المطلب الأول: الدراسة النظرية:

موقف العلماء منها:

ولمنع المصروف أربعة مذاهب، هي:

أولُها: القولُ بجواز منعِ المصروف مطلقًا، في حالتي الاختيار والاضطرار، وإليه ذهب أحمدُ بنُ يحيى، مستدلًّا بما أنشده:

أُؤَمِّلُ أنْ أعيشَ وأنَّ يومي بأوَّلَ أو بأهونَ أو جُبارَ

أوِ التالي دُبارَ فإن أفُتْهُ فمُؤنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ

فلمّا اعترض عليه بأنّ «مؤنسًا» و«دُبارًا» مصروفان وقد تُرِكَ صرفُهما، أجاب بأنّ ذلك جائزٌ في الكلام، فكيف يُمنَع في الشعر؟ وقد علّق أبو حيّان على هذا الجواب بأنّه يدلّ على إجازته ذلك في الاختيار أيضًا.

وثانيها: المنعُ مطلقًا، في النثر والشعر جميعًا، وهو مذهبُ جمهور البصريين، وأبي موسى الحامض من الكوفيين؛ إذ رأوا أنّ في منع المصروف خروجًا عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع، فإنّه رجوعٌ إلى الأصل، فافترقا.(السيوطي، ١٩٩٢، ١/ ١٢٢،١٢١).

وثالثها: التفريقُ بين الحالين، فيُجيزونه في الشعر للضرورة، ويمنعونه في حال الاختيار، وهو مذهبُ أكثر الكوفيين، والأخفش، وأبي عليّ الفارسي، وأبي القاسم بن برهان من البصريين (السيوطي، ١٢٢/١، الأنباري، ٢٠٠٢، ٣٩٢). وقد اختار هذا القول ابنُ مالك، ورجّحه أبو حيّان قياسًا على عكسه، مع كثرة الشواهد السمعية، كقول الشاعر:

فما كانَ حِصنٌ حابسٌ يفوقانِ مِرداسَ في مجمعِ

ورابعها: القولُ بجواز منع المصروف في باب العلم خاصّة دون غيره(السيوطي، ١٩٩٢، ١٢٣/١).

وفي هذا المطلب انقسم جمهور العلماء إلى فريقين (الأنباري، ٢٠٠٢، ٤٠٥، ٣٩٧):

فريق مخالف، فريق موافق.

الفريق المخالف: وهم البصريون، وقد منعوا ترك صرف ما ينصرف.

الفريق الموافق: وهم الكوفيون، وقد أجازوا ذلك في الشعر وكلٌّ لديه حجته.

فالأوّل: حجّتُه أنّ الأصل في الأسماء الصرف، فلا يجوز العدول عنه إلى ترك الصرف؛ لأن في ذلك إخراجًا للاسم عن أصله إلى ما ليس بأصل، كما يفضي إلى وقوع اللَّبس بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

و**الثاني**: استدلّ بأنّ ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر جائز؛ إذ ورد ذلك كثيرًا في أشعار العرب، فكان استعمالهم له دليلًا على جوازه عند الاضطرار.

أوافق رأي الكوفيين لأن الشعر ظهر قبل النحو، وكانت لغة العرب فصيحة آنذاك، وكانت هذه الظاهرة معروفة منذ العصر الجاهلي، أما النحو ظهر في صدر الإسلام، وينسب وضع أسسه أبو أسود الدؤلي في زمن علي بن أبي طالب، وذلك بعد اختلاط العرب بغيرهم ،خوفًا من اللحن ودخوله في القرآن الكريم.

يبيّن ابن عصفور أنّ الشعر، لما كان كلامًا موزونًا، فإنّ الزيادة فيه أو النقصان يفسدان وزنه ويُخرجانه عن حدّ الشعر، ولذلك سوّغت العرب فيه ما لا تسوّغه في الكلام المنثور، سواء أكان الشاعر مضطرًا إلى ذلك أم غير مضطر؛ لأنّ موضع الشعر قد جرى فيه العرف بوقوع الضرائر. (الإشبيلي، ١٩٨٠، ١٣).

وأنا أوافق ما ذهب إليه ابن عصفور في جواز ما لا يجوز لغيرهم للشعراء؛ لأن مجال الشعر واسع ، فإذا جاوز الشاعر بعض القواعد النحوية لإقامة الوزن أو القافية فلا حرج في ذلك، بخلاف النثر؛ إذ إنّ الناثر حُرّ لا يقيده وزن ولا قافية، ومن ثم يلزمه الالتزام بالقاعدة النحوية.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقيَّة :

قد وردت أسماء ممنوعة من الصرف على خلاف القاعدة في أربعة وعشرين موضعا في معلقة الحارث بن حلزة :

نحو قوله (الزوزني، 1992، 146، الأنباري، 433، التبريزي، 1980، 370) :

آذَنَتنَا بِبَينها أسماءُ رُبّ ثاوٍ يُمَلُّ مِنْه الثواءُ

وقوله (الزوزني، 1992، 147، الأنباري، 443، التبريزي، 1980، 375):

فَتَرَى خَلْفَها من الرجْعِ والو قْعِ مَنيناً كأنّه إهباءُ

وقوله (الزوزني، 1992، 148، الأنباري، 446، التبريزي، 1980، 378):

إنَّ إخْوانَنا الأراقِمَ يَغْلُو ن علينا في قِيلهِمْ إخفاءُ

جدول ما منع صرفه ضرورة

الاسم	الاسم	الاسم	الاسم	مخالفا للقاعدة
رُغاءُ	إماء	أنداء	لواء	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه
رِعاءُ	بَلاء	إبقاء	دماء	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه
بَقاء	سَواء	ألقاء	أفلاء	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه
إباء	بُراء	أشْراء	دعاء	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه
عُواء	أغلاء	انتهاء	أقذاء	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه
كِفاء	–	–	–	منع من الصرف وحقه أن يصرف لعدم وجود علة تمنعه

(الزوزني، الأنباري، التبريزي)

خاتمة البحث :

وتشمل نتائج البحث التي توصلت إليها، وهي كالآتي:

١-تتفاوت الأسماء المصروفة التي حقها المنع من الصرف في كثرة ورودها، فتأتي في المقدمة الأسماء الواردة على صيغة منتهى الجموع ، تليها ما كان على وزن "أفعل" الوصفي، ثم ما كان للعلمية والعجمة، ثم ما كان للعلمية والتأنيث، وأخيرا ما كان للعلمية والتركيب.

2- وردت كلمات مصروفة على خلاف القاعدة- وكان حقها المنع-في المعلقات الستة ، في حين خلت معلقة الحارث بن حلزة من هذه الظاهرة.

3- كما وردت كلمات ممنوعة من الصرف على خلاف القاعدة في معلقة واحدة، وهي معلقة الحارث بن حلزة.

4- أجاز جمهور العلماء مسألة صرف ما لا ينصرف؛ استنادا إلى أن الأصل في الأسماء الصرف، غير أن الخلاف وقع في ترك صرف ما ينصرف؛ فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون، واستند كلٌ منهما إلى حجج؛ إذ احتج الكوفيون بكثرة ورود هذه الظاهرة في كلام العرب، ولا سيما في الشعر، في حين رأى البصريون أنّ في ترك الصرف إخراجًا للاسم عن أصله، وقد يفضي إلى اللبس بين المصروف وغير المصروف.

5- أرجح رأي الكوفيين لاتساعه وموافقته لطبيعة الاستعمال الشعري ، إذ يخضع الشعر لضرورات الوزن والقافية ،بخلاف النثر الذي يلتزم بالقواعد النحوية التزامًا أدق.

المصادر والمراجع:

1– الآلوسي، السيد محمود شكري(1922) ،**الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، المكتبة العربية، بغداد، العراق.

2- الإشبيلي، ابن عصفور(1980) ،**ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد،ط1، دار الأندلس،القاهرة.

3- الأزهري ،خالد بن عبد الله (2006)،**شرح التصريح على التوضيح** ، تحقيق: محمد باسل عيون السود،ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

4 – ابن الأنباري، أبو البركات(2002)،**الإنصاف في مسائل الخلاف** ، تحقيق: د.جودة مبروك محمد مبروك، د. رمضان عبد التواب،ط1، مكتبة الخانجي: القاهرة، مصر.

5 – الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة.

6- التبريزي ، الخطيب (1980)، **شرح القصائد العشر**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار النفاق الجديدة، بيروت.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1988)، **اللمع في العربية** ، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان.

8- ابن جني ، أبو الفتح عثمان(1954)، **المنصف** ، تحقيق إبراهيم، وعبد الله أمين، ط1، دار الأحياء التراث القديم،.

9 – الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد(1992) ،**شرح المعلقات السبع** ، الدار العالمية ، بيروت.

10 – السراج، محمد علي(1983)، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب** ، تحقيق: خير الدين شمسي باشا، ط1، دار الفكر.

11- السيوطي ، الإمام جلال الدين(1992م) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د.عبد السلام هارون، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

12 – عبد الحميد، محمد محيي الدين(1955)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ،ط1،دار الكتاب العربي، بيروت.

13 – عبد الحميد ، محمد محيي الدين (2009)،**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ،دار الطلائع، القاهرة، مصر. 14 – عُبادة، محمد إبراهيم (2011)، **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية** ، مكتبة الآداب، القاهرة.

15 – العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(2010)، **المقاصد النحوية** ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط1،دار السلام.

16 – القُرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب ،**جمهرة أشعار العرب** ، تحقيق: علي محمد البخارى، دار نهضة مصر.

17 – النعيمي ، د. محمد عبد العال وآخرون (2015)، **طرق ومنهج البحث العلمي** ، الوراق، عمان، الأردن.

18 – ابن منظور، الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم ، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.